

تطمينات موسكو بشأن درعا لا تبدد مخاوف تل أبيب وعمان

انتشار ميليشيات إيران في جنوب سوريا يؤشر على انهيار التفاهات الروسية - الإسرائيلية



ميليشيات إيران باتت أقرب إلى إسرائيل

ولا يريد الأردن أن يرى ميليشيات تابعة لإيران أو لبنان أو العراق أو لاي بلد آخر بالقرب من جوار منطقة وبلدة درعا، ولا يريد الاتجاه نحو المزيد من الجاهزية العسكرية والاستنفار للتعامل مع وجود مسلحين على بعد لا يقل عن 50 كيلومترا عبر الفاصل الحدودي بين البلدين.

ويشكل وجود ميليشيات إيرانية على الحدود الأردنية أيضا خطرا، خاصة في حال وقع اشتباك مسلح مع إسرائيل، حيث ستتساقط على الأراضي الأردنية الصواريخ والقذائف والتي ربما تمس سلامة الأردنيين على أراضيهم.

ويقول مدير مركز "شرفات" لدراسات وبحوث العولمة والإرهاب سعودي الشرفات، "إن سيطرة الجيش السوري

وأخيرا إيجاد وكلاء محليين، بما يعني ذلك من استعداد لحمايتهم وتأمين الدعم العسكري والمالي لهم.

ويشكل وجود الميليشيات الإيرانية في جنوب سوريا أيضا تهديدا حقيقيا ومتقدما للأردن، لاسيما مع إمكانية تعاطف تيارات إسلامية أردنية مع هذه الميليشيات في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي.

ويزيد وجود ميليشيات إيرانية دامة للنظام السوري على حدود المملكة من حالة القلق لدى عمان، لاسيما وأن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد أعلن مؤخرا في مقابلة أجرتها معه شبكة "سي.ان.ان" الأميركية، عن تعرض بلاده للهجوم من طائرات مسيرة إيرانية الصنع، وتم التعامل معها.

السابقة، والتي لعبت موسكو خلالها دور ضبط سلوك الميليشيات الإيرانية على الحدود.

ويشير هؤلاء إلى أنه من أهم ملامح انهيار التفاهات الروسية - الإسرائيلية هو قيام سلاح الجوي الروسي بإسقاط عدد من الصواريخ الإسرائيلية أثناء مهاجمتها لبعض المواقع الإيرانية، فضلا عن سماح الروس مؤخرا بدخول الميليشيات الإيرانية إلى درعا بشكل واسع. ويؤكد المحلل السياسي الإسرائيلي إيلي نيسان أن وجود ميليشيات إيرانية في جنوب سوريا يعد تجاوزا للخطوط الحمراء المتفق عليها بين إسرائيل وروسيا، ولا يمكن لإسرائيل أن تجعله يمر مرور الكرام.

وأكد نيسان أن محاولة إيران التوضيح قرب الحدود تشكل تهديدا لأمن إسرائيل، مرجحا أن الأخيرة "لن تقف مكتوفة الأيدي".

ويرى المراقبون أن لدى إسرائيل رهانين في مواجهتها النفوذ الإيراني في جنوب سوريا: الأول وهو رفض المجتمعات المحلية في جنوب سوريا احتضان المشروع الإيراني، والثاني هو الرهان على روسيا، وعلى ما يجري تداوله من تنافس بين الطرفين في عموم سوريا.

وتخشى تل أبيب كما الأردن المجاور أن تستغل ميليشيات إيران الحدود لشن هجمات داخل إسرائيل، في إطار المواجهة المفتوحة بين إسرائيل وطهران. ويؤكد محللون أن انتشار الميليشيات الإيرانية في جنوب سوريا يشكل تهديدا خطيرا لإسرائيل والأردن المجاور أيضا.

ويقول الباحث بمعهد الشرق الأوسط في الولايات المتحدة سمير الأوسط في "أعلام حزب الله والفاطميين والميليشيات الإيرانية المختلفة أصبحت منتشرة في درعا البلد، ما يعني انهيار التفاهات الروسية - الإسرائيلية بشأن الميليشيات الإيرانية، فضلا عن تهديد خطير يشكله التطور الجديد للأردن".

وأكد التقى أن "ما حدث يشكل تهديدا بالطبع لإسرائيل، خاصة أنه كان هناك مستوى معين من التفاهات الإسرائيلية - الروسية في ما يتعلق بدور روسي في ضبط السلوك الإيراني في سوريا".

وتكشف خارطة انتشار الميليشيات الإيرانية في جنوب سوريا، حجم التغلغل الذي جرى بناؤه على مدى سنوات، وبحسب الخارطة التي نشرها موقع "واين ماير" الإيراني المعارض لمواقع تركز القوات الإيرانية وميليشيا حزب الله اللبناني، فقد بلغ عدد النقاط العسكرية الإيرانية في السويداء أربع نقاط، وفي درعا 18 نقطة، والقنيطرة عشر نقاط، و19 نقطة عسكرية في دمشق وريفها، إضافة إلى 25 نقطة عسكرية لحزب الله في درعا وريف دمشق.

وقامت إيران منذ استعادة السيطرة على جنوب سوريا بتجنيد حوالي 10 آلاف عنصر كانوا يتبعون للفصائل التي جرى تفكيكها.

ويرى مراقبون أن سماح روسيا للإيرانيين بإشغال الحدود السورية مع إسرائيل يؤشر على انهيار التفاهات الإسرائيلية - الروسية

يعكس تموقع الميليشيات الإيرانية في محافظة درعا رغبة طهران في تحويل جنوب سوريا إلى منصة مواجهة مستقبلية ضد إسرائيل، وهو ما يثير مخاوف تل أبيب رغم تطمينات روسيا اللاعب الرئيسي في الساحة السورية.

موسكو - يعد انتشار الميليشيات الإيرانية في محافظة درعا جنوب سوريا تجاوزا للخطوط الحمراء المتفق عليها بين تل أبيب وموسكو، ما يشير إلى انهيار التفاهات الإسرائيلية - الروسية والتي أوكلت إلى موسكو مهمة ضبط التواجد الإيراني في سوريا.

ولم تبدد التطمينات التي أبدتها وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف خلال لقائه الخميس في موسكو بنظيره الإسرائيلي يائير لابيد، مخاوف المسؤولين في تل أبيب المنشكين في قدرة موسكو على ضبط تحركات الميليشيات الإيرانية في درعا.

وأكد لافروف أن "أمن إسرائيل من أولوياتنا ونعارض استخدام أراضي سوريا لمهاجمة أي دولة"، مشيرا إلى "وجود مصالح مشروعة، مثل مصالح أمن إسرائيل، ونحن نؤكد دائما أنها من أهم الأولويات بالنسبة لنا في القضية السورية وغيرها من النزاعات".



سمير التقى

أعلام حزب الله والفاطميين أصبحت منتشرة في درعا



إيلي نيسان

وجود ميليشيات إيران في درعا تجاوز للخطوط الحمراء

ويعد تسوية رعتها موسكو في مدينة درعا البلد سمحت لقوات النظام السوري بالسيطرة على محافظة درعا، باتت الميليشيات الإيرانية حلقة النظام والتي تقاتل في صفوف الفرقة الرابعة بقيادة شقيق الرئيس السوري ماهر الأسد، تتركز على الحدود مع الأردن.

فصائل مدعومة من تركيا تعلن تشكيل «الجبهة السورية للتحرير»

ومع التشكيل الجديد، تكون فصائل "الجيش الوطني" قد أعادت ترتيبها ضمن ثلاثة كتلتان رئيسية، هي "الجبهة الوطنية للتحرير" العاملة في إدلب، غرفة عمليات القيادة الموحدة "عزم"، و"الجبهة السورية للتحرير"، على محاور أرياف حلب والحسكة والرقعة.

وسبق أن شكّلت فصائل تابعة لـ"الجيش الوطني السوري" في منتصف شهر أغسطس الماضي، ما سُمي بـ"غرفة عمليات عزم"، التي ضمت: فيلق الشام - قطاع الشمال، لواء السلام، الفرقة الثانية المشكّلة من جيش النخبة، اللواء 113، فيلق المجد، الفرقة 13 المشكّلة من فرقة السلطان محمد الفاتح، لواء سمرقند، ولواء الوفاص.

وبذلك باتت فصائل المعارضة السورية شمالي البلاد، موزعة على ثلاثة كيانات، مع انضواء فصائل محافظة إدلب في الشمال الغربي، ضمن "الجبهة الوطنية للتحرير" في إدلب.

وجاء تشكيل "الجبهة السورية للتحرير" بعد أيام قليلة من استقالة العميد سليم إدريس من منصبه وزير الدفاع وقائد هيئة الأركان في الحكومة المؤقتة.

ويرى الباحث في مركز جيسور للدراسات محمد السكري أن المشروع الجديد هو عبارة عن تجميع للفصائل العسكرية وليس اندماجا، وإطلاق مصطلح اندماج بالمعنى العسكري "غير ملائم لأنه لا يعبر عن حقيقة الواقع العسكري في سوريا".

ويشير السكري إلى أن إعلان الجبهات الثلاث تواجدتها يظهر أن هناك انقسامًا واضحًا في الهيكلة العسكرية التي تبنتها تركيا، قد تؤدي إلى صدام عسكري.

حلب (سوريا) - أعلنت خمسة فصائل تابعة لـ"الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، اندماجها ضمن تشكيل عسكري جديد باسم "الجبهة السورية للتحرير"، بقوام 15 ألف مقاتل.

وقالت "الجبهة السورية للتحرير" في بيان التأسيس، إن التشكيلات العسكرية لفرق "الحزمة"، المعتم، السلطان سليمان شاه، صفور الشمال، 20، اندمجت بشكل كامل بهدف إنهاء الحالة الفصائلية، وإيجاد قيادة واحدة وفاعلة، تتجاوز حدود التنسيق للعمل تحت مظلة "الجيش الوطني السوري".

وأوضحت أن الاندماج الكامل يشمل توحيد الكتل العسكرية والأمنية والسياسية، والمالية والإعلامية والعلاقات، باسم "الجبهة السورية للتحرير"، بهدف "الارتقاء بالواقع العام وضبط الأمن ودعم الاستقرار في المناطق المحررة وتعزيز دور المؤسسات الرسمية، وتمكين الحكومة السورية المؤقتة".

وأكد البيان على العمل لدعم وتمكين كل من المؤسسات الرسمية المتمثلة بوزارة الدفاع والشرطة العسكرية والقضاء العسكري والشرطة المدنية، للنهوض بواقع المناطق الخاضعة لسيطرة "الجيش الوطني" في الشمال السوري.

وأشار البيان إلى أن اندماج الفصائل الخمسة "خطوة" أولى، داعية الفصائل الأخرى إلى الاندماج بشكل كامل.

واختارت "الجبهة السورية للتحرير" قائد فرقة "المعتم" معصم عباس، قائدا لها، على أن يكون نائبه قائد فرقة "الحزمة" سيف أبوبكر.

هل ينقذ إحياء الخط العربي لنقل الغاز لبنان؟

وتوقف العمل بالخط عام 2012، مع تعرضه إلى عدة تفجيرات نفذها مجهولون في الجانب المصري من الأنبوب، بدأت منذ 2011 وتسببت في حرائق ضخمة.

600 مليون متر مكعب سنويا حاجيات لبنان من الغاز الطبيعي لتجاوز أزمة الطاقة

ويرتقب أن تشرع الدول الأربع في فحص خطوط نقل الغاز والكهرباء وإجراء أي صيانة تحتاجها على نفقة الدولة التي يمر منها الخط، قبل البدء بتزويد لبنان بما يحتاجه من الغاز اللازم لتوليد الكهرباء.

وتقدر حاجيات لبنان من الغاز بنحو 600 مليون متر مكعب سنويا، فيما يؤكد غير أنه تم التواصل مع البنك الدولي بهدف تمويل البلد لشراء الغاز.

ويؤكد الوزير اللبناني "هذا التعاون سيؤدي في المستقبل إلى إعادة إحياء اتفاقية أخرى، هي إمداد الطاقة الكهربائية من الأردن، التي من الممكن أن تكون أسعارها منخفضة مقارنة بأسعار توليد الطاقة في لبنان".

وفي تقرير حديث أكدت مؤسسة "أي إتش أس ماركيت" للأبحاث على استمرار التحديات التي تواجه شركات القطاع الخاص في لبنان نتيجة نقص الوقود وتآكل القوة الشرائية للعملاء المحليين.

وذكر التقرير أن الشركات اللبنانية ظلت متشائمة للغاية إزاء مستقبل الاقتصاد التي تتعرض لها البلاد إلى العام المقبل.

ومنذ أشهر يعاني لبنان شحا في الوقود، ما تسبب في إقفال بعض المحطات أبوابها، فيما يشهد البعض الآخر ازدهارا كبيرا يتخلله في الكثير من الأحيان وقوع شجارات.

وفي الوقت الذي يعاني فيه لبنان من تبعات الأزمة الاقتصادية وتفاقم الأوضاع المعيشية يحاول تحالف عربي يضم ثلاث دول، هي مصر والأردن وسوريا، إمداد البلاد بالغاز الطبيعي والكهرباء كحل سريع للأزمة.

وفي اجتماع شهدته العاصمة الأردنية عمان الأربعاء تم الاتفاق على إعادة إحياء الخط العربي لنقل الغاز والكهرباء المتوقع منذ عام 2012.

ويعاني لبنان نقصا حادا في إمدادات الكهرباء بسبب عدم توفر الوقود اللازم لتوليد الطاقة، إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار المشتقات بفعل انهيار الليرة وعدم وفرة النقد الأجنبي اللازمة للاستيراد.

وبدأ تدشين خط الغاز العربي على ثلاث مراحل، الأولى من مدينة العريش المصرية (شمال شرق) إلى مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر (جنوب الأردن).

ويبلغ طول الأنبوب من الجانب المصري حتى مدينة العقبة الأردنية نحو 265 كلم، بينما يبلغ قطره نحو 36 بوصة، ويستطاعته نقل 10 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا.

وهذا الأنبوب شهد نقل الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن ومن ثم إسرائيل خلال العقد قبل الماضي منذ يوليو 2003 حتى عام 2012.

وامتدت المرحلة الثانية من الأنبوب من العقبة إلى منطقة رحاب شمال الأردن وبطول 393 كلم، وتم البدء بتزويد محطات توليد الكهرباء بالغاز في شمال المملكة في فبراير 2006.

واستكملت المرحلة الثانية لخط الغاز العربي من رحاب إلى غاية الحدود الأردنية السورية بطول 30 كلم في مارس من عام 2008.

وتم تنفيذ الجزء الجنوبي من المرحلة الثالثة لخط الغاز العربي داخل الأراضي السورية الممتدة من الحدود الأردنية السورية إلى مدينة حمص (غرب) بطول 320 كلم، وتم التشغيل في يوليو 2008. ولا تبعد مدينة حمص عن الحدود اللبنانية إلى بضعة عشرات من الكيلومترات.

بيروت - وصف وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال ريمون غجر الجمعة المحادثات التي أجريت في العاصمة عمان خلال الاجتماع الرباعي بين لبنان والأردن ومصر وسوريا حول موضوع جلب الغاز بـ"المنصرة"، فيما يتساءل مراقبون عن مزايا الخط العربي للغاز ومدى قدرته على إنقاذ لبنان من أزمة طاقة مستفحلة.

وقال الوزير غجر "كانت المحادثات ودية ومثمرة وتم الاتفاق على جدول زمني محدد لإعادة تفعيل الاتفاق الموقعة بين الدول الأربع في العام 2009 بعد تقويمها واستكمال الإجراءات التقنية كافة المتعلقة بها".

وردا على سؤال حول الفترة الزمنية المطلوبة للبدء بتطبيق هذا المشروع أوضح غجر أن التحقق من الأمور التقنية يتطلب "حوالي ثلاثة أسابيع؛ فكل دولة عليها الكشف على منشأتها وتأمينها وقدرتها على استيعاب الغاز أو إمكان حصول تهريب في محل ما، بالإضافة إلى القياسات وسلامة الغاز".



صراع من أجل البقاء